الأهرام

■ ٧ ديسمبر ١٩٩٨ ■

تقرير عن علاقة النواب بالحكومة والمتابعة

الدورة الحالية تشهد نشاطا رقابيا وتشريعيا أفضل

د. سرور: الحفاظ على حق المحررين البرلمانيين فى السفر مع الوفود

استجابة لطلب النواب لإجراء مكاشفة برلمانية فى إعادة تنظيم الأداء البرلمانى لزيادة فعاليته فى الاستجابة لحق المواطنين فى حل مشكلاتهم وتحقيق مزيد من التعاون بين الحكومة وأعضاء مجلس الشعب فى سبيل هذا الهدف عقد الدكتور أحمد فتحى سرور رئيس مجلس الشعب أول اجتماع فى هذا الشأن مع رؤساء اللجان النوعية (١٨ لجنة) وقد تم فى هذا الاجتماع تحديد الأطر العامة لنشاط هذه اللجان لدعم مسيرة التنمية وزيادة فاعلية الدور الرقابى من خلال تنشيط الزيارات الميدانية، ودراسة تقارير الجهاز المركزى للمحاسبات، والاهتمام بسرعة إنجاز الاقتراحات برغبات والاقتراحات بمشروعات القوانين التى يتقدم بها الأعضاء بالتعاون مع الأحزاب وطبقا لبرامجها بحيث لا يكون الاقتراح منفصلا عن هذا التوجه حتى لا يحدث تضارب يؤدى إلى إضاعة الوقت فى التوفيق بين اقتراح النائب والتوجهات العامة داخل الحزب الذى ينتمى إليه خاصة داخل حزب الأغلبية، حيث يقتضى الأمر هنا تنسيقا اشمل يتضمن الحكومة التى يعطيها الدستور حق التقدم بمشروعات القوانين. وطالب نواب الأغلبية بأن يكون هناك اهتمام اكبر فى إبراز الرأى المعارض بين هذه الأغلبية حتى يعرف الرأى العام أن المعارضة ليست قصرا على أحزاب الأقلية، بل إن هناك آراء معارضة أيضا داخل حزب الأغلبية من اجل المصلحة العامة. وأعلن الدكتور فتحى سرور أن اللجنة العامة لمجلس الشعب لم تتخذ أى قرار بمنع سفر المحررين البرلمانيين مع الوفود عند سفرهم إلى الخارج.

الدكتور فتحى سرور يرأس اجتماع رؤساء اللجان البرلمانية، ومعه الدكتورة آمال عثمان والسيد سيد راشد وكيلا مجلس الشعب.

[تصوير: محمد لطفى]

وفى بداية هذا الاجتماع البرلمانى الهام قال الدكتور فتحى سرور: إن حرص النواب على الحضور فى الجلسات يضفى عليه احتراما امام الرأى العام، وأتمنى أن يستمر حرص النواب على الحضور كما ظهر ذلك فى جلسة الأمس. ونحن فى بداية الدورة احب أن تركز لجان المجلس فى نشاطها على دعم مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومناقشة مشروعات القوانين التى تعبر عن التوازن بين مصالح المجتمع والحقوق والواجبات فيما يتعلق بالإصلاح الاقتصادى والخدمات. وبهذا يتجاوب عمل مجلس الشعب مع بيان الرئيس حسنى مبارك فى بداية الدورة البرلمانية.

وأضاف الدكتور سرور: لابد من الاهتمام بالوجه الحضارى للشعب المصرى وحماية الذاتية الثقافية لأنها العلم الذى يعبر عن الشعب كما أن للدولة علمها الرسمى، ولابد من دور اكبر للشباب فى جميع مشروعات العمل القومى، لأن الشباب نصف الحاضر وكل المستقبل.

وقال: إن إشادة الرئيس مبارك بالدور التشريعى لمجلس الشعب فيه مسئولية يجب ان تدفع اللجان إلى مزيد من العمل فى دراسة الموضوعات والاقتراحات ومشروعات القوانين. نريد رؤساء لجان فرسانا يعملون بجد واجتهاد وليس رؤساء لجان لا يعملون أو يؤجلون عملهم. إننى احيى اللجان التى تقوم بدراسة الاقتراحات المقدمة من الأعضاء وإعداد تقارير بشأنها وتقديمها إلى المجلس.

وأكد طلعت مصطفى - وكيل لجنة الإسكان والتعمير - ان أى اقتراح يذهب إلى اللجنة المختصة بالاقتراحات لابد له من وجود جدول زمنى لنظر هذه الاقتراحات أمام هذه اللجنة وتحويلها إلى اللجان المختصة لدراستها، لأن التأخير يدخل فى دائرة الإهمال وهو ما لا نقبله.

الدكتور سرور: نعم ولا تزيد مدة الدراسة فى لجنة الاقتراحات على شهر، لكن لابد فى حالة الاقتراحات الحساسة أن يلتزم بالتوجه الحزبى، وعلى الأعضاء أن يراعوا اقتراحات اللجان للتوفيق بين ما يقدمه الأعضاء وتوجهات الحزب ولجان مجلس الشعب، والبعد عن الاقتراحات الحظوية حرصا على وقت وجهد المجلس.

طلعت مصطفى: لكن هذه مصادرة على حق النائب فى تقديم الاقتراحات!

الدكتور سرور: نحن نعمل فى ظل نظام التعددية الحزبية ولابد أن يكون العضو ملتزما بتوجهات الحزب الذى ينتمى إليه.

وقال عزت محروس: من حقى كنائب أن أتقدم بأى اقتراح ولا انتظر تحرك الحكومة لتقديم أى مشروع بقانون، وبهذا يمارس العضو حقه الدستورى ويجب أن يحظى العضو بتأييد كامل من المجلس فى هذا.

الدكتور سرور: لابد من التنسيق بين النواب والحزب والحكومة لأن هناك مسائل مالية لابد من أخذ رأى الحكومة فيها.

وعقب محمد جبريلى رئيس لجنة الاقتراحات والشكاوى: نحن فى لجنة الاقتراحات والشكاوى نقوم بدراسة أى اقتراحات من الأعضاء ترد إلينا ونحولها بتقارير إلى المجلس لاتخاذ ما يراه بشأنها،

تابع الاجتماع:

عبدالجواد على
أحمد البطريق

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

ونحن نتمنى أن تكون اقتراحات النواب بمشروعات قوانين أكثر من مشروعات القوانين التي ترد من الحكومة. وفي هذا تفعيل لدور النواب في مجلس الشعب.

وتحدث مصطفى منجي وكيل لجنة القوى العاملة: أنا عضو في اللجنة اقترح بمشروع قانون تقدم به عضو منذ ٩ سنوات وهو خاص بعمال النظافة وكل سنة تجدده اللجنة والحكومة حضرت مناقشاته في كل مرة وحتى الآن لم يتم البت في هذا الاقتراح، خاصة إذا علمنا أن مقدم الاقتراح الأصلي توفي إلى رحمة الله منذ سنوات واللجنة هي التي تتبناه سنويا، وهذا لأنه لا توجد جدية لدى الحكومة لإخراج هذا القانون.

الدكتور فتحي سرور: لا تأجيل لأي موضوع وأكلف الأمين العام المستشار سامي مهران بعرض هذا الاقتراح على فورا لاتخاذ اللازم في هذه الدورة.

أما عبدالعزيز مصطفى رئيس لجنة القوى العاملة فقال: هذا كلام جيد ويا ريت نلتزم بهذا الكلام، لكن أحب أن أقول إن الحكومة تقدمت بمشروع قانون بشأن عمال النظافة لكنه بدون مذكرة إيضاحية ولا توجد في مواده أية واضحة أو طعم، يعني مشروع باهت، مما اضطرنا إلى إعادته إلى الحكومة مرة أخرى!

وقال عبدالرحيم الغول رئيس لجنة الشباب: تقدمت الحكومة إلينا بمشروع قانون بشأن التربية الرياضية ولم تقدم لنا أي مشروع يتعلق بالشباب فكيف لنا أن نعمل والحكومة لا تحرص على حضور اجتماعات اللجنة؟ ولقد أعدت اللجنة اقتراحا بمشروع قانون لعلاج قضايا الشباب ولا يحضر معنا أحد من الحكومة وطالبناها مرارا بذلك لكن لا أحد يجيب. في المستقبل لابد أن يحرص الوزراء على دعوات اللجان للمشاركة في المناقشات، نريد عملا مشتركا بين المجلس والحكومة ولا يكون دور المجلس مجرد تمرير للمشروعات التي تتقدم بها الحكومة.

الدكتور سرور: نحن لا نمرر للحكومة ولكننا نمرر للشعب لأننا ممثلون للشعب ونراقب الحكومة ونحاسبها باسم الشعب.

وقال النائب طه غلوش: إنه في إطار الالتزام بالمواعيد يجب أن يسند إلى الوكلاء مهمة التنسيق في المواعيد من أجل تحقيق الأهداف المرجوة، ومن أجل حضور النواب غالبية اللجان التي تعقد على مدى اليوم.

غلوش قال إنه بالأمس تمت الموافقة على القرار بالقانون والتليفزيون يعرض كلمات المعارضين فقط وكان من الواجب أن يكون المتحدثون الأكثر من المؤيدين وليس العكس.

وعقب الدكتور سرور: لابد أن نركز على الدور الرقابي، وهذا يتطلب تنشيط الزيارات الميدانية للجان ومتابعة تقارير الجهاز المركزي للمحاسبات ومتابعة تنفيذ توصيات اللجان في الموضوعات التي قامت بدراستها، وهذه مسئولية الرقابة التي يتحملها مجلس الشعب. وأحب أن أوضح للمعترضين البرلمانيين أنه لا يوجد أي قرار بمنعهم من السفر مع الوفود البرلمانية.

وقال محمد إبراهيم وكيل لجنة الشباب: الرأي العام يعرف من خلال التليفزيون أن المعارضة هي التي تعارض وحدها ولا يظهر أي رأي معارض للنواب الأغلبية، نريد أن يكون هناك إبراز للرأي المعارض داخل الأغلبية تحقيقا للتوازن بين الأغلبية والمعارضة.

الدكتور سرور: إن هذا موضوع يحتاج إلى مناقشة حزبية أكثر ليس هنا ولكن داخل الحزب. ونادى طلعت مصطفى: متى يا ريس هذا؟!

الدكتور سرور: عندما يعود الوزير كمال الشاذلي من السفر.

وقال هرماس رضوان: إن كل الاقتراحات برغبة لم يتم تنفيذها من الحكومة وكذلك التوصيات. ويرد الدكتور سرور قائلا: لو كنت محل رئيس لجنة الإدارة المحلية مثلا لعقدت ثلاثة اجتماعات أسبوعية أحدها للتشريعات والباقي للرقابة ومتابعة تنفيذ التوصيات. يا أخي لا تطالبوا الناس باحترام المجلس، النواب بأدائهم وأسلوب عملهم هم الذين يفرضون احترام الناس لمجلسهم.

ويتدخل النائب فتحي بيومي ليقول: أريد أن نتفق قبل أن نغادر القاعة على ألا ينعى نائب لأي وزير داخل المجلس في ظاهرة التفاف النواب حول الوزراء لتقديم الطلبات لهم، وهي طلبات الجماهير.

ويعلق الدكتور فتحي سرور قائلا: إن هذه عملية مهينة، لذا أرجو من السادة النواب أن من يكون له طلب لدى أي وزير أن يجلس بجواره أو خلفه ولا يقف أمامه منحنيا.

ثم يعود هرماس رضوان ليقول منفعلا: يجب أن نرفض مشروعات القوانين التي تقدمها الحكومة للمجلس حتى تقدر دور المجلس. فيرد الدكتور فتحي سرور فورا: لا.. لا هذا أمر مرفوض.. يجب أن تكون المتابعة هي الفيصل وهذا أمر مفروغ منه.

ثم يضيف الدكتور سرور: هناك كثير من القضايا التي تحتاج إلى نقاش أوسع

ونؤجلها إلى اجتماع آخر ونكتفي بهذا اليوم لأن موعد بدء جلسة مجلس الشعب قد حل.. وإلى اللقاء في الاجتماع القادم.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية